

واقع إنتاج المعرفة وتحدياته في العلوم الاجتماعية والإنسانية في المنطقة العربية

ستنای شامی

مقالات افتتاحية

يكتسب دور العلوم الاجتماعية في المنطقة العربية أهمية مبرزة، وتبرز الحاجة إليها في ظلّ ديناميات متسارعة تتمثل في تحركات وتغييرات وتحولات تنسحب على مختلف المجتمعات والمجالات. إلا أنّ هذا الدور يصطدم بواقع النقص في عدد المنظمات والمؤسسات التي تدعم العلوم الاجتماعية في المنطقة، فضلاً عن ضآلة الموارد في الجامعات والمؤسسات البحثية الرسمية.

يقدم هذا المقال لمحة إقليمية عامة عن المنطقة العربية من ناحية النظام المؤسسي والتحديات التي تواجه إنتاج المعرفة بشكل عام. ويتم التركيز على العلوم الاجتماعية والإنسانية التي تعرّضت للتهميش على امتداد العقود الثلاثة الماضية في السياسات التعليمية في المنطقة، رغم أهميتها في بناء المجتمعات بشكل عام وتنشئة الشباب لتمكّنهم من عيش حياة منتجة وذات معنى على الصعيد المحلي والوطني والعالمي.

تحديات العلوم الاجتماعية في المنطقة العربية

أدت الانتفاضات والتحولات التي شهدتها مجتمعات المنطقة العربية خلال العقد الماضي إلى إظهار جوانب الضعف في الأطر المفاهيمية والأبحاث الميدانية في العلوم الاجتماعية في المنطقة. ويمكن إرجاع جوانب الضعف تلك إلى جملة أسباب أهمها:

(أ) تعاني الجامعات في أغلب الأحيان نقصاً في الموارد؛ وغالباً ما تُحرّم العلوم الاجتماعية والإنسانية من الموارد اللازمة سواء لغرض التعليم أم البحث.

(ب) تُبلور المنظمات غير الحكومية أجنحة جديدة للأبحاث والربط بين البحث والتنمية وبناء السياسات؛ ولكن تلك الجهود مشرذمة ولا تؤدي إلى تراكم أو نشر كافٍ للأبحاث الناتجة عنها.

(ج) يعمل أساتذة العلوم الاجتماعية وغيرهم من الباحثين/ات عادةً فوق طاقتهم/نّ في تدريس أعداد كبيرة من الطلاب والطالبات، لذا يصبحون غير قادرين/ات على متابعة اهتماماتهم/نّ البحثية بشكل منتظم.

ستنای شامی هي المدير العام للمجلس العربي للعلوم الاجتماعية، لبنان.
للمراسلة - البريد الإلكتروني shami@theacss.org.

تنويه: تشكر المؤلفة زميلتها في المجلس العربي للعلوم الاجتماعية إلياس قطار ورامي عفيش على مساهماتهما القيّمة في البحث والتحليل المقدمين في هذا المقال.

حقوق النشر ٢٠٢٣، جميع البيانات الواردة في هذا المقال محمية ويجب أخذ إذن الاستخدام عن طريق جامعة القدس، (www.alquds.edu).

وتنشأ تلك التحديات من العوامل الآتية:

أ) إنّ مساحة التفكير المستقلّ والنقدي في العديد من الدول العربية محدودة. كما أنّ تأثير البحوث على النقاش العام والسياسات ضئيل. ويعود ذلك إلى ندرة قنوات التواصل بين الباحثين/ات وصانعي/ات السياسات، فضلًا عن قلّة المنظمات مثل مراكز الدراسات ومراكز البحوث التي من شأنها الاطلاع على الأبحاث القائمة وتحليل مدى ملاءمتها لصنع السياسات الفعّالة.

ب) إنّ العلوم الاجتماعية في المنطقة مرتبطة بشكل ضعيف بإنتاج العلوم الاجتماعية العالمي، وهي لا تتحدّى بشكل فعّال النماذج المهيمنة الغربية، ولا تبني تحالفات كافية وقوية بين دول الجنوب.

ج) إنّ أجدات البحث نادرًا ما تنبع من نتائج البحوث التجريبية أو الاعتبارات النظرية، بل من الضرورات السياسية/التنموية و/أو الأجدات المستوردة ومصادر التمويل. بالتالي، قد يميل الباحثون/ات إلى الانتقال من موضوع إلى آخر بشكل سريع، ما يؤدّي إلى عدم تراكم المعارف أو الخبرات بشكل كافٍ.

هـ) محدودية قدرة الباحثين/ات على الوصول إلى البيانات (من جميع الأنواع).

انطلاقًا من هذا الواقع، وركونًا إلى أهميّة النهوض بالعلوم الاجتماعيّة ودعمها ونشرها وتعميمها في المنطقة، تأسّس المجلس العربي للعلوم الاجتماعيّة وطوّر مهمّته ضمن هذا السياق. ونرى في السنوات العشر إلى الخمس عشرة الماضية نموّ عددٍ من المؤسسات في المنطقة، تتناول أنواعًا مختلفة من إنتاج المعرفة وتحاول المساهمة في فهم أفضل للحاضر وتطوير رؤى بديلة للمستقبل. يُعدّ المجلس العربي للعلوم الاجتماعية جزءًا من بيئة هذا النظام الجديد والمتنامي للمؤسسات، إذ في اثنتي عشرة سنةً من عمره نجح في تكريس مكانة كأحد أبرز مصادر إنتاج المعرفة الجديدة ذات الصلة بالعلوم الاجتماعيّة في المنطقة العربيّة، ونشرها وتعميمها.¹

المجلس وفلسطين: علاقة مستمرة منذ التأسيس

ترتبط المجلس العربي للعلوم الاجتماعيّة بفلسطين علاقةً عمرها من عمر المجلس نفسه. فقد ضمتّ اللجنة التوجيهية والاجتماعات التحضيرية عددًا من علماء العلوم الاجتماعيّة الفلسطينيين/ات. وبعد تأسيسه رسميًا، كان هناك بشكل متواصل عضو فلسطيني أو أكثر في مجلس الأمناء.

في العام ٢٠١٥، قرر مجلس الأمناء إنشاء أول نقطة تواصل للمجلس في فلسطين (ثمّ تلتها نقطة تواصل أخرى في الجزائر عام ٢٠١٧). ويعود سبب هذا القرار إلى الظروف الخاصّة والصعوبات التي واجهها الباحثون/ات الفلسطينيون/ات وما زالوا يواجهونها بفعل الاحتلال والقيود المفروضة على التنقّل وفرص البحث والتعليم بشكل عام. تتمثّل مهمّة النقطة في فتح مساحةٍ للبحث والتفكير للباحثين/ات الفلسطينيين/ات خصوصًا الباحثين/ات الناشئين/ات، فضلًا عن الحرص على نقل اهتمامات وهواجس مجتمع الباحثين/ات الفلسطينيين/ات إلى مجلس الأمناء.

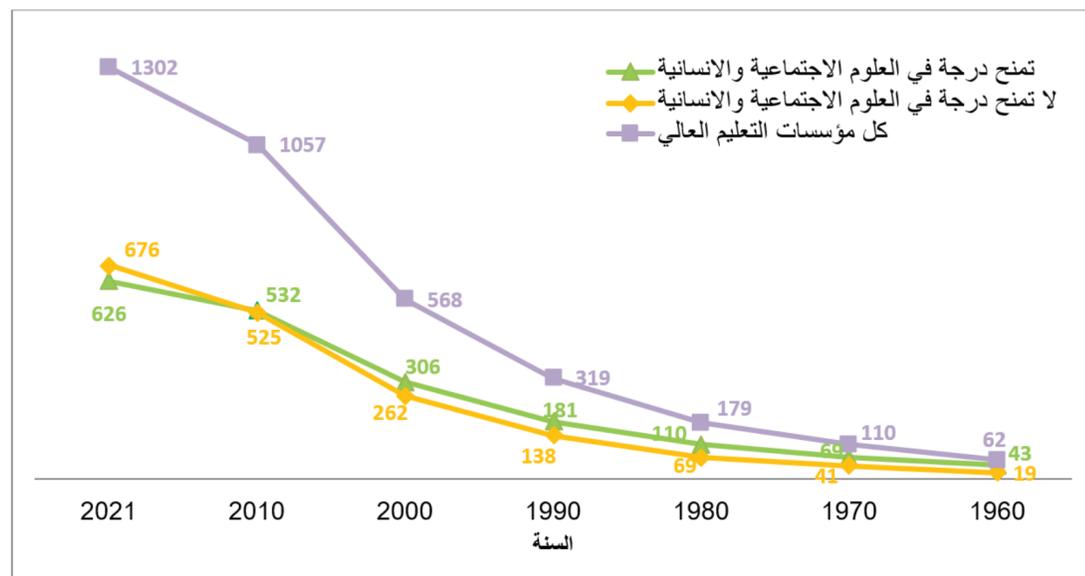
أمّا على صعيد برامج المجلس، فيسجّل الحاصلون/ات على منح وزمالات من فلسطين حضورًا مستمرًا. وحتّى بداية العام ٢٠٢٣، بلغ عددهم ٨٣ ممنوحًا/ة وزميلًا/ة موزعين/ات على مختلف البرامج. كما يشارك في أنشطة مجموعات العمل عددٌ من الطلاب/الطالبات الفلسطينيين/ات. أمّا أحدث البرامج التي أطلقها المجلس فهو برنامج زمالات الجيل الجديد بالشراكة مع عددٍ من الجامعات، أربع منها في فلسطين وهي: جامعة بيرزيت (الجامعة الشريكة الرئيسيّة)، وجامعة النجاح الوطنية، وجامعة القدس (أبو ديس)، وجامعة بيت لحم (جامعات مشاركة)، وذلك بالتعاون مع منسق مسؤول للبرنامج في جامعة بيرزيت. ويضمّ البرنامج ٣٨ طالبًا وطالبةً من الجامعات المذكورة، نظّموا أكثر من ٤٥ نشاطًا وسياصلون تنظيم الأنشطة بوتيرة شهرية. ويضاف إلى ما سبق حلقات النقاش التي ينظمها المجلس والتي يتحدّث فيها محاضرون/ات فلسطينيون/ات بارزون/ات من مختلف مجالات العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة. ولا يمكن إغفال أنّ سلسلة المحاضرات السنويّة، التي يكرّم المجلس من خلالها علماء/عالمات علوم اجتماعيّة بارزين/ات من المنطقة العربيّة، كانت قد استهلّت بتكريم المؤرّخ الفلسطيني حنا بطاطو وامتدّت لأربع سنوات.

وكما في الأنشطة كذلك في المنشورات، تحتفظ فلسطين بمكانة بارزة من خلال مشاركة مؤلّفين/ات فلسطينيين/ات، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: سلسلة أوراق العمل المحكّمة، وكتاب «المقاومة الجندريّة» الذي احتضنت أعداده أكثر من مقالة لمؤلّفات فلسطينيات بمساعدة مرشدة من فلسطين. كما تشكّل فلسطين في تقارير المرصد العربي للعلوم الاجتماعيّة محطّ دراسة كميّة ونوعيّة (يمكن مراجعة التقارير الأول والثاني والثالث للاستزادة). ويضاف إلى كلّ ما سبق أنّ المجلس يعمل على نشر مجلّد محكّم قريبًا بعنوان: «الهندسة الاجتماعيّة للمستعمرة: فلسطين نموذجًا» أنتجت نقطة التواصل في فلسطين وشاركت في تأليفه مجموعة من الباحثين والباحثات الفلسطينين/ات.

مشروع المرصد: معاينة البحوث وإدارة البيانات

منذ العام ٢٠١٣، يواظب المجلس من خلال مشروع المرصد العربي للعلوم الاجتماعيّة التابع له على مسح مشهد العلوم الاجتماعيّة في الجامعات، والمجلات، والجمعيات المهنية، والبنى التحتية الأخرى لإنتاج المعرفة. ويعمل المرصد على جمع بيانات كميّة ونوعيّة وتحليلها وتعميمها. وبالإضافة إلى تطوير وبناء قواعد البيانات، يُنتج المرصد تقارير عن حالة العلوم الاجتماعيّة في المنطقة. كما نجح في تطوير أول «داتافرس» عربي، ويعقد دورات تدريبية على إدارة البيانات ومشاركتها.

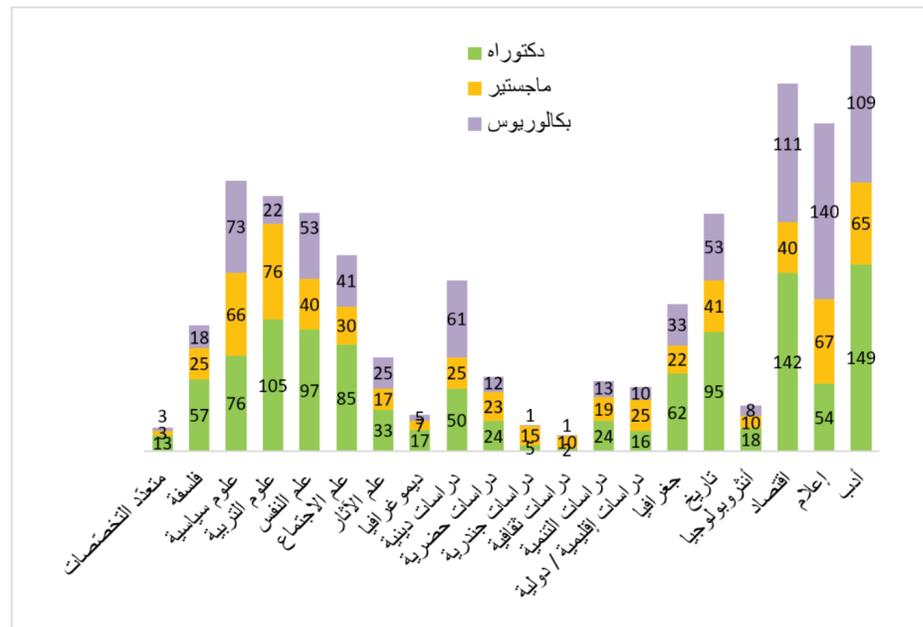
تُظهر قاعدة بيانات المرصد أنّ المنطقة العربية شهدت نموًّا هائلًا في الجامعات منذ التسعينيات، وكانت لهذا النمو آثار مهمة (بامية، ٢٠١٥). تُبيّن أحدث البيانات أنّ عدد الجامعات تضاعف بمعدّل أربع مرات خلال ثلاثين عامًا من ٣١٩ جامعة في العام ١٩٩٠ إلى ١٣٧٧ في العام ٢٠٢١ (انظري الشكل ١). يؤسّر ذلك إلى زيادة استثمار الدولة في التعليم العالي ولكنّه أيضًا نتيجة الانفتاح على الجامعات الخاصة (بما في ذلك الجامعات الربحية). وبينما يتزايد عدد الجامعات، نرصد أيضًا فجوة متزايدة بين الجامعات التي تقدّم درجات علمية في برامج العلوم الاجتماعيّة والإنسانية وتلك التي لا توفرها. ففي العام ١٩٨٠ منحت ٦٣ في المئة من الجامعات درجات علمية في العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة، ثمّ انخفضت النسبة إلى ٥٠ في المئة بحلول العام ١٩٩٩ وبعدها إلى ٤٤ في المئة من الجامعات التي تم إنشاؤها بعد العام ٢٠٠٠. يشير ذلك إلى أنّ معظم الجامعات الجديدة موجهة نحو العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وكذلك الشؤون المالية والإدارة. في تلك الجامعات، نادرًا ما يتم تقديم مساقات اختيارية في العلوم الاجتماعيّة والإنسانية.



الشكل 1. العدد التراكمي لمؤسسات التعليم العالي التي تقدم برامج للحصول على درجات علمية في العلوم الاجتماعيّة/الإنسانية في المنطقة العربية بناءً على تاريخ التأسيس (المجموع = 1377 - تاريخ التأسيس متوفر لـ 1302 جامعة من أصل 1377) (قاعدة بيانات المرصد العربي للعلوم الاجتماعيّة، 2021).

عند معاينة توزّع الجامعات التي تمنح درجات في العلوم الاجتماعيّة والإنسانية بحسب الدولة والجامعات العامة مقابل الجامعات الخاصة، نرى مشهدًا متنوعًا يعكس سياسات مختلفة. يسيطر القطاع العام إلى حدّ كبير في الجزائر وليبيا والمملكة العربية السعودية وتونس وفلسطين، مع وجود جامعات حكوميّة فقط في الجزائر. وفي حين تبلغ نسبة مؤسسات القطاع العام ٣٣ في المئة أو أقلّ في لبنان والصومال ومعظم دول الخليج، فإنّ البلدان الأخرى تشهد توزّعًا متساويًا بين المؤسسات العامة والخاصة (انظري الشكل ٢).

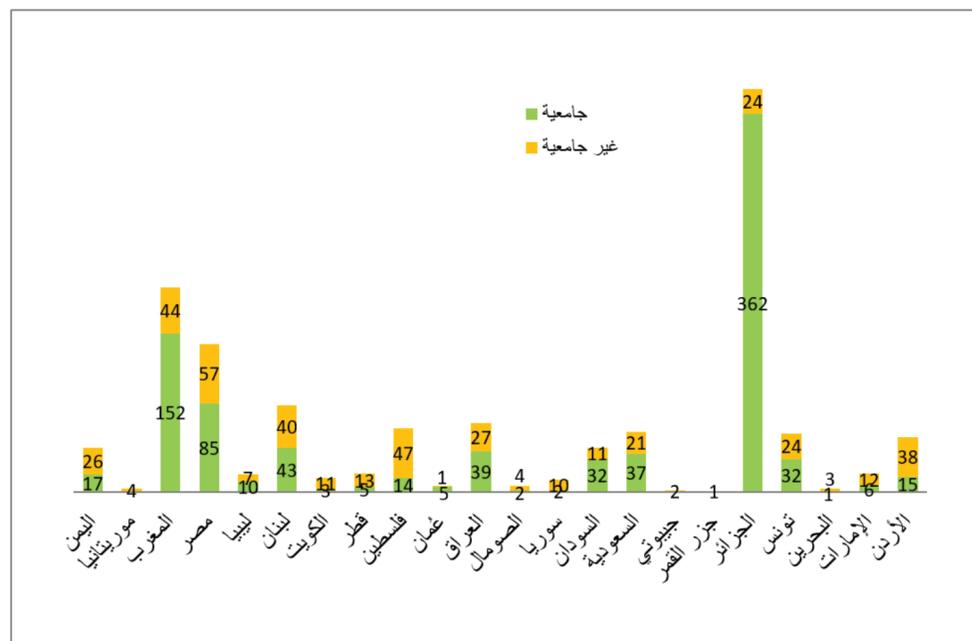
١ لمزيد من الاطلاع على دور المجلس وبرامجه ومشروعاته ومنشوراته يمكن زيارة موقعه الإلكتروني: www.theacss.org



الشكل 4. عدد مؤسسات التعليم العالي في المنطقة العربية التي تقدم برامج للحصول على درجات علمية في العلوم الاجتماعية/الإنسانية بحسب المجال والمستوى الأعلى (تم استبعاد المؤسسات التي لا يمكن تحديد أعلى مستوى لها في مجال معين من هذا المخطط) (قاعدة بيانات المرصد العربي للعلوم الاجتماعية، 2021).

بالإضافة إلى الأقسام الجامعية والتدريس، تستلزم إعادة إنتاج الحقل والتخصصات مؤسسات مَلخقة مهمة، أبرزها مراكز البحث والدوريات والجمعيات المهنية. تُمكن هذه الهياكل الباحثين/ات من الاجتماع، والانخراط في البحث التشاركي، ونشر النتائج للجمهور المتخصص والعام.

في ما يتعلق بمراكز البحث، نجد أنّ الجزائر والمغرب ومصر ولبنان والعراق تحتضن حاليًا نحو ثلثي مراكز أبحاث العلوم الاجتماعية والإنسانية في المنطقة (انظر/ي الشكل 5)، ثلاثها عبارة عن مراكز بحث تابعة للجامعات وتتركز في الجزائر والمغرب ومصر (٥٠ في المئة)، في حين تحتلّ مصر وفلسطين والمغرب صدارة البلدان التي تحتضن مراكز بحث غير تابعة للجامعات (تشكّل معًا نسبة ٣٥ في المئة).

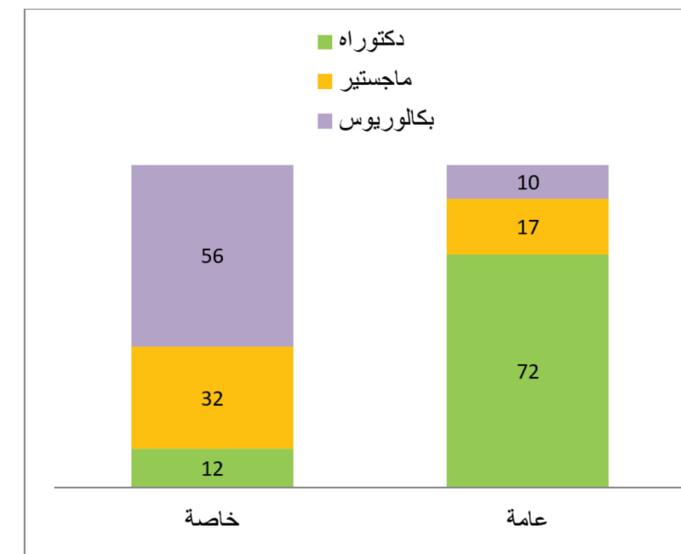


الشكل 5. عدد مراكز البحث العاملة في العلوم الاجتماعية/الإنسانية في المنطقة العربية بحسب الدولة والارتباط (قاعدة بيانات المرصد العربي للعلوم الاجتماعية، 2021).



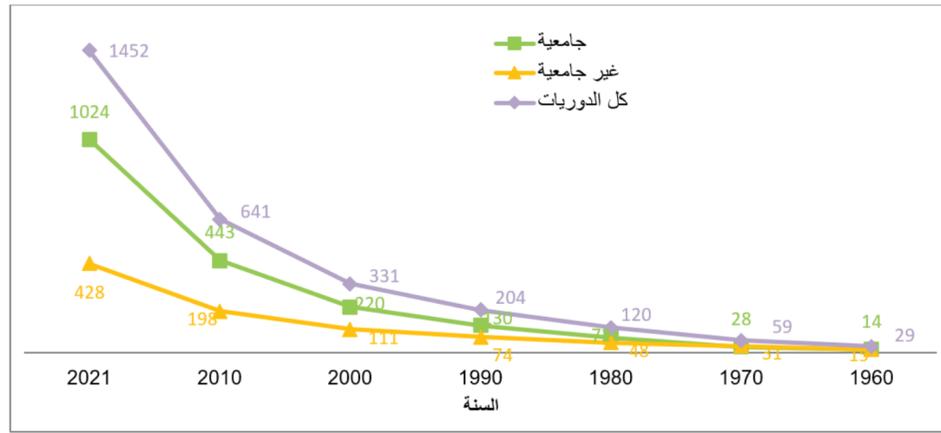
الشكل 2. التوزيع العام/الخاص لمؤسسات التعليم العالي في المنطقة العربية التي تقدم برامج للحصول على درجات في العلوم الاجتماعية/الإنسانية بحسب الدولة (%) (قاعدة بيانات المرصد العربي للعلوم الاجتماعية، 2021).

ومن المثير للاهتمام، أنّ الجامعات الحكومية تقدّم درجات علمية متقدمة وبرامج دكتوراه في العلوم الاجتماعية والإنسانية، في حين أنّ معظم الجامعات الخاصة تمنح درجات البكالوريوس أو الماجستير فقط (انظر/ي الشكل ٣). هذا الأمر مهم للغاية لأنّ المؤسسات العامة بشكل عام تعاني نقصًا في الموارد وحالة زخم وكثافة، فضلًا عن نقص في مرافق البحث. يعني ذلك أيضًا أنّ معظم الخريجين/ات في العلوم الاجتماعية والإنسانية من الجامعات الخاصة يميلون إلى السعي للحصول على درجة الدكتوراه في الخارج بدلًا من المنطقة.



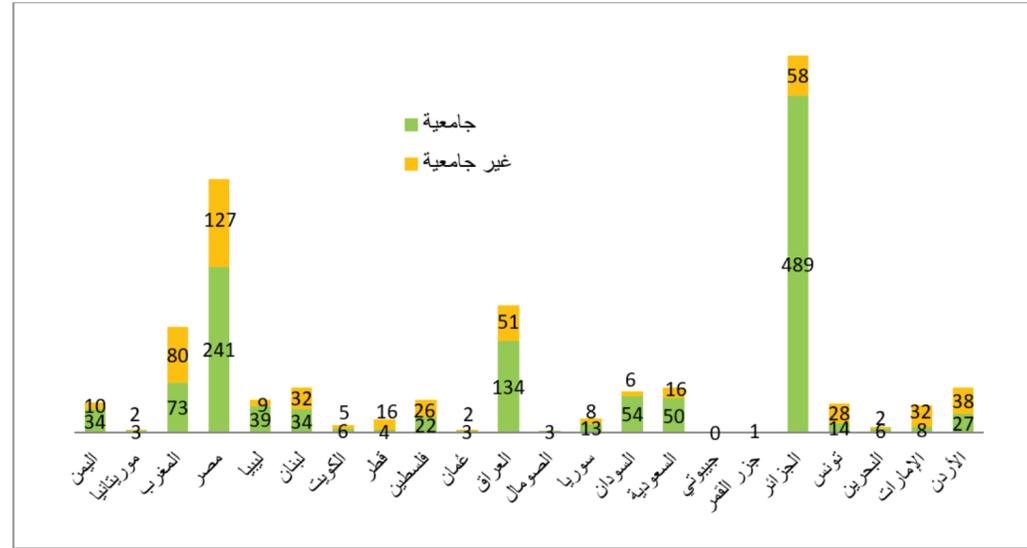
الشكل 3. المستوى الأعلى المتوقع لدرجات العلوم الاجتماعية/الإنسانية في مؤسسات التعليم العالي العامة والخاصة في المنطقة العربية (%) (قاعدة بيانات المرصد العربي للعلوم الاجتماعية، 2021).

عند النظر إلى التخصصات وتوزيعها على الدرجات الممنوحة، نرى أشكالًا مثيرة للاهتمام. حقول العلوم الاجتماعية والإنسانية التي يتم فيها تقديم برامج الدرجات العلمية الأكثر شيوعًا هي الأدب (٢٦ في المئة)، والاقتصاد (٢٣ في المئة)، والدراسات الإعلامية (٢١ في المئة)، تليها العلوم السياسية (١٧ في المئة)، وعلوم التربية والتاريخ (١٦ في المئة لكل منهما)، وعلم النفس (١٥ في المئة)، وعلم الاجتماع (١٣ في المئة). وتبلغ نسبة الفلسفة ٩ في المئة فقط، والدراسات الدينية (باستثناء دراسات الشريعة) ١١ في المئة. بالكاد تظهر الأنثروبولوجيا، والديموغرافيا، ودراسات التنمية، والدراسات الإقليمية/الدولية، ودراسات الجندر، والدراسات الثقافية. ورغم تقديم مستوى معين من الدراسات العليا في جميع المجالات تقريبًا، يختلف المجموع قليلًا بحسب التخصص (انظر/ي الشكل 4).



الشكل 7. العدد التراكمي لدوريات العلوم الاجتماعية/الإنسانية في المنطقة العربية بناءً على تاريخ نشرها للمرة الأولى (المجموع = 1806 - تاريخ النشر للمرة الأولى متوفر لـ1452 دورية من أصل 1806) (قاعدة بيانات المرصد العربي للعلوم الاجتماعية، 2021).

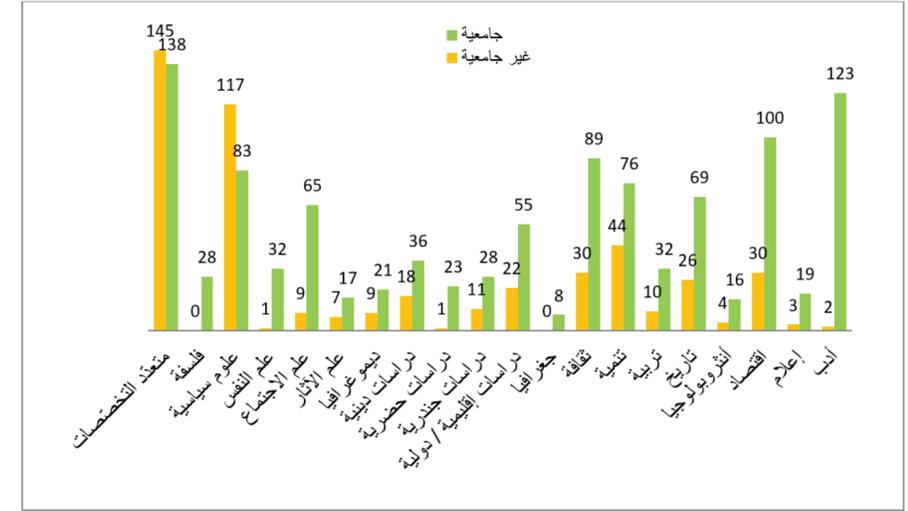
من حيث التوزيع على البلدان، نرى أنّ الجزائر ومصر والعراق والمغرب هي الدول الأكثر إصدارًا لدوريات العلوم الاجتماعية والإنسانية، إذ تنشر نحو 70 في المئة منها (انظر/ي الشكل 8).



الشكل 8. عدد الدوريات في المنطقة العربية التي تنشر في مجالات العلوم الاجتماعية/الإنسانية بحسب بلد مؤسسة النشر (قاعدة بيانات المرصد العربي للعلوم الاجتماعية، 2021).

على صعيد التخصصات والحقول، نجد أنّ العدد الأكبر من الدوريات متعدّد التخصصات، بما في ذلك بعض من تلك التي تغطي تخصصات خارج العلوم الاجتماعية والإنسانية (انظر/ي الشكل 9). هذا أمر مهمّ لأنّ هذه المجالات في الغالب لا تركّز على تطوير أنواع معينة من تعديدية التخصصات أو تحدي حدود التخصصات. معظم هذه المجالات تابعة لجامعات وتعمل كمنافذ ملائمة لمنشورات الأساتذة الذين يسعون إلى الترفيه. لا تتوجّه هذه المجالات إلى جمهور معين أو تأثير نقاشًا واسعًا كما تفعل المجالات الأكثر تخصصًا. أما بالنسبة إلى المجالات المتخصصة، فنرى أعلى الأرقام في مجالات الاقتصاد (17 في المئة)، والأدب (11 في المئة)، والعلوم السياسية (10 في المئة) والتربية (9 في المئة)، وفي ذيل القائمة يأتي التاريخ (5 في المئة).

تمثل مراكز الأبحاث متعدّدة التخصصات 22 في المئة من إجمالي مراكز أبحاث العلوم الاجتماعية والإنسانية في المنطقة العربية. باستثناء هذه العلوم، إنّ المجالات التي تستهدفها مراكز أبحاث العلوم الاجتماعية والإنسانية في الغالب هي العلوم السياسية (16 في المئة) والاقتصاد والأدب (10 في المئة لكل منهما). أمّا مجالات الديموغرافيا، والفلسفة، وعلم الآثار، والإعلام، والأنثروبولوجيا، والجغرافيا فتسجّل حضورًا ضعيفًا (أقلّ من 2 في المئة لكل منها). باستثناء مراكز أبحاث العلوم السياسية وتلك التي تتسم بطابع متعدد التخصصات، يتجاوز عدد مراكز البحث التابعة للجامعات إلى حدّ كبير عدد مراكز البحث غير التابعة للجامعات في جميع المجالات (من الثلاثين في الدراسات التنموية والدينية إلى أكثر من 95 في المئة علم النفس والأدب والفلسفة والجغرافيا) (انظر/ي الشكل 6).



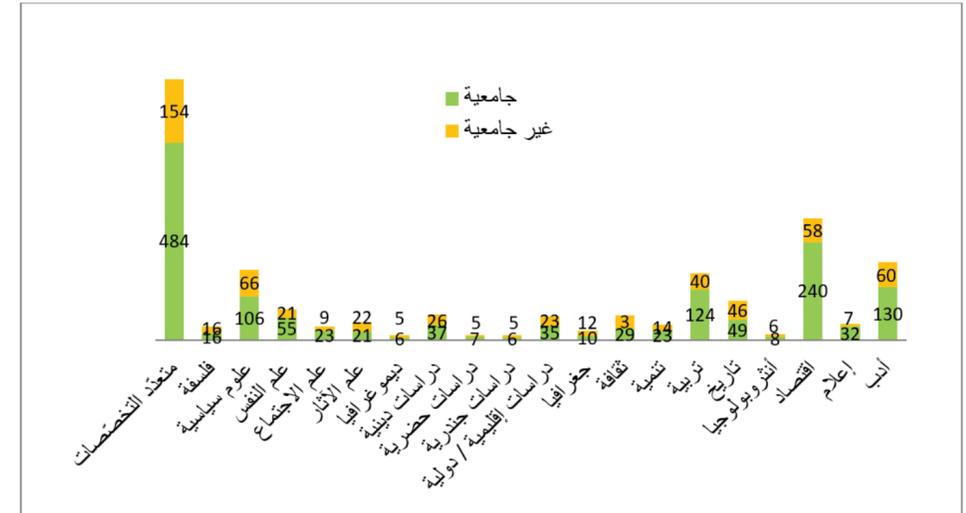
الشكل 6. عدد مراكز أبحاث العلوم الاجتماعية/الإنسانية في المنطقة العربية بحسب المجال والارتباط (قاعدة بيانات المرصد العربي للعلوم الاجتماعية، 2021).

يختلف توزّع مجالات الاهتمام اختلافًا كبيرًا بين مراكز البحث التابعة للجامعات ومراكز البحث غير التابعة للجامعات. بالمقارنة مع مراكز البحث التابعة للجامعات، تميل مراكز البحث غير التابعة للجامعات إلى أن تكون متعددة التخصصات (34 في المئة مقابل 16 في المئة) أو للتركيز على العلوم السياسية (27 في المئة مقابل 1 في المئة)، ومعظمها على حساب الأدب (صفر في المئة مقابل 14 في المئة)، والاقتصاد (7 في المئة مقابل 12 في المئة) وعلم الاجتماع (2 في المئة مقابل 8 في المئة)، فيما تحتلّ هذه المجالات الأخيرة مكانةً أكبر في مراكز البحث التابعة للجامعات. ومن الجدير ذكره أيضًا أنّ الأدب وعلم النفس والفلسفة والجغرافيا غائبة تقريبًا أو كليًا في مراكز البحث غير التابعة للجامعات. يعكس هذا المشهد عوامل مهمّة في تشكيل إنتاج المعرفة، والتي تشمل مصادر التمويل والتوافر والحساسيات المحيطة ببعض موضوعات البحث (على سبيل المثال، البحث في السياسة والرأي العام).

في ما يتعلق بالدوريات، نرى زيادة هائلة في أعدادها في العقود الأخيرة، حيث كان العام 1990 لحظة فاصلة (انظر/ي الشكل 7). غالبية الدوريات موجودة حاليًا في الجامعات، وهو أمرٌ مثير للاهتمام إذ تاريخيًا، ارتبط العديد من دوريات العلوم الاجتماعية والإنسانية المهمة والمؤثرة بمراكز بحثية خارج الجامعات (على سبيل المثال، العديد من المجالات التي يصدرها أو يربها مركز دراسات الوحدة العربية ومقرّه بيروت، ومعهد الدراسات الفلسطينية)، وكثيرٌ منها له انتماءات سياسية وتوجّهات أيديولوجية واضحة. قبل العام 1980، كان ربع الدوريات فقط تابعًا للجامعات مقارنةً بثلاثة أرباع في الوقت الحاضر. كما أنّ مجلات سابقة عديدة لا تزال موجودة، على الرغم من أنها أصبحت تمثّل نسبةً أقل من الدوريات المتاحة في المنطقة.



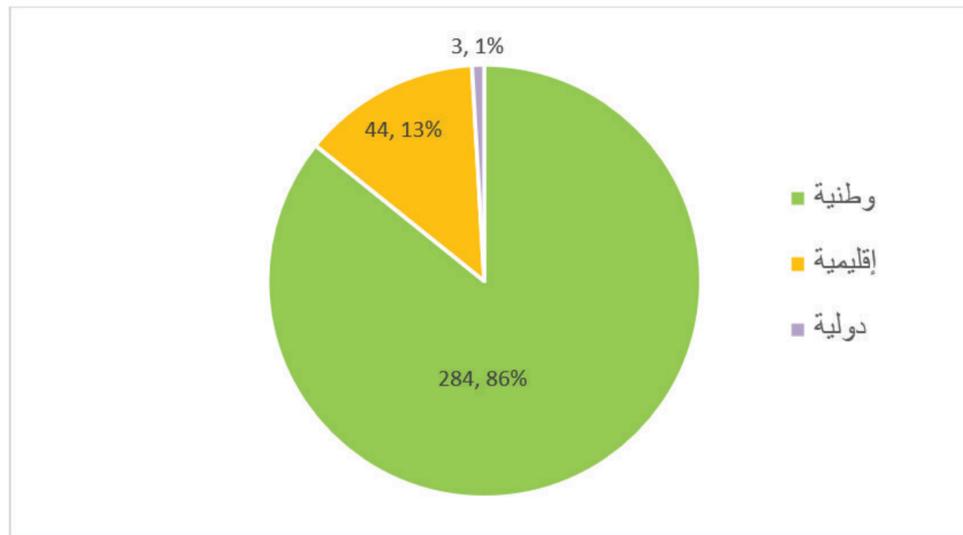
الشكل 11. عدد الجمعيات المهنية في مجال العلوم الاجتماعية/الإنسانية في المنطقة العربية بحسب البلد (قاعدة بيانات المرصد العربي للعلوم الاجتماعية، 2021).



الشكل 9. عدد دوريات العلوم الاجتماعية/الإنسانية في المنطقة العربية بحسب الحقل (قاعدة بيانات المرصد العربي للعلوم الاجتماعية، 2021).

وتجدر الإشارة إلى أنه كما هي الحال مع نشر الكتب، فإن توزيع الدوريات غير موثوق به للغاية في المنطقة العربية، ومعظم المجلات ليس لها حضور إلكتروني. لذا، قد لا يكون تأثير هذه المنشورات على تداول المعرفة والتدريس والنقاش العلمي والمناقشات بالأهمية نفسها التي توحى بها البيانات. في المقابل تكتسب المجلات الإلكترونية والمدونات والمواقع الإلكترونية التي تصل إلى جمهور أوسع أهمية كبرى، خاصة منذ العام ٢٠١٠ تقريباً.

في ما يخص الجمعيات، يظهر أن الأدب هو الحقل الذي يحتضن أكبر نسبة من الجمعيات المهنية في العلوم الاجتماعية والإنسانية في المنطقة العربية (١٦ في المئة)، ومجال متعدد التخصصات (١٥ في المئة)، يليه الاقتصاد (١٢ في المئة)، والتاريخ وعلم النفس (٩ في المئة لكل منهما)، والعلوم السياسية (٨ في المئة) (انظري الشكل ١٠). تضم مصر أكبر عدد من جمعيات العلوم الاجتماعية والإنسانية، تليها المغرب والعراق والأردن وتونس. هذه البلدان الخمسة تمثل ٥٠ في المئة من مجمل الجمعيات المهنية في العلوم الاجتماعية والإنسانية في المنطقة (انظري الشكل ١١).



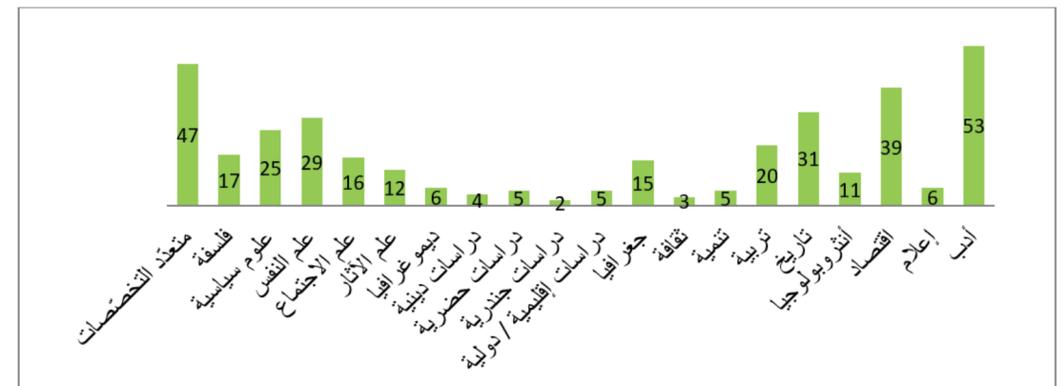
الشكل 12. المجتمعات المهنية/العلمية في العلوم الاجتماعية/الإنسانية في المنطقة العربية بحسب النطاق الجغرافي (العدد٪؛ كما يتضح من اسم المجتمع المهني).

نحو مستقبل أفضل

تُظهر هذه المعلومات حول البنى التحتية لإنتاج المعرفة في العلوم الاجتماعية والإنسانية في المنطقة العربية قيود هذه المجالات واحتياجاتها. في هذا السياق، تحتاج المساعي من أجل مستقبل أفضل إلى تبني مقاربات مبتكرة وجديدة لإنتاج المعرفة. في ما يأتي بعض الاستراتيجيات الممكنة للمستقبل:

١- التطرق إلى تراتيبات إنتاج المعرفة - شركات جديدة:

كما هي الحال في أي نظام إنتاج، يُنظم إنتاج المعرفة بحسب التراتيبات وأوجه التفاوت. وتكون هذه الأخيرة عالمية ووطنية على حد سواء؛ من هنا، فإن بعض المؤسسات والأفراد أكثر حظوةً من غيرهم لجهة القدرة على النفاذ إلى الموارد ونشر النتائج والقدرة على التأثير على مسار التغيير. لذا، تدعو الحاجة إلى تحديد أولوية تتمثل في تغيير هذه التراتيبات وإعداد بيئة مؤاتية لإرساء نظام قائم على الجدارة يعمل على تمكين الباحثين/ات النشيطين/ات والمبتكرين/ات في عملهم/ن. بالإضافة إلى ذلك، يتعيّن إقامة شركات جديدة تتيح إنتاج البحوث ذات الجودة ونشرها وتكون قائمة على الاحترام المتبادل والحوار. ويشتمل ذلك على عقد شركات بين مختلف الجامعات ومؤسسات إنتاج المعرفة وكذلك بين هذه الأخيرة والمؤسسات المعنية بالسياسات والمجتمع المدني.



الشكل 10. عدد الجمعيات المهنية في مجال العلوم الاجتماعية/الإنسانية في المنطقة العربية بحسب الحقل (قاعدة بيانات المرصد العربي للعلوم الاجتماعية، 2021).

جمعيات عديدة، رغم وجودها رسمياً، تُحتضر. ونادراً ما تجمع أعضائها في المؤتمرات، ويرجع ذلك في الغالب إلى نقص الموارد. بالإضافة إلى ذلك، هناك عدد قليل جداً من الجمعيات الإقليمية أو حتى الإقليمية الفرعية، وبالتالي نادراً ما تجمع الناس معاً عبر البلدان (انظري الشكل ١٢).

٢- بلورة النظريات من الشارع - روابط معرفية جديدة:
تُعَدُّ الحركات الاجتماعية جزءًا لا يتجزأ من تاريخ المجتمعات الحديث، وقد أظهر العقد المنصرم أنّ المنطقة العربية ليست استثناءً في هذا المجال. ويجب إقامة روابط معرفية جديدة بحيث يتعلّم الباحثون/ات من الناشطين/ات والعكس صحيح وذلك بغية فهم محرّكات التعبئة الاجتماعية والحركات الاحتجاجية.

٣- تعزيز دور علماء الشتات - تداولات وتعاونات جديدة:
تحتاج المنطقة العربية إلى التعويل على جميع المواهب المتاحة، ويشمل ذلك آلاف علماء العلوم الاجتماعية والباحثين/ات المقيمين/ات خارج المنطقة. وفي عصر التداول العالمي، يجب النظر في إمكانية توفير الظروف المؤاتية لتبادل المعارف والتعاون العابر للحدود.

٤- رسم ملامح جيل جديد من العلماء - سلسلة متكاملة من الدعم والتدريب:
من الأهمية بمكان ما الاستثمار في إعداد جيل جديد من الباحثين/ات الحاصلين/ات على التدريب الجيّد والقادرين/ات على سبر أغوار اتجاهات جديدة وآفاق جديدة. يفترض ذلك التركيز على إنتاج المعرفة وإعادة إنتاجها من خلال التعليم والتدريب والإرشاد.

في الخلاصة، إنّ تقييم إنتاجية الباحثين/ات وجودة البحث على أساس عدد المنشورات في المجلات المفهرسة (باللغة الإنجليزية بشكل أساسي) فقط، يزيد من عزلة الجامعة عن المجتمع ويقلّص التعاون بين مختلف الفاعلين/ات في مجال المعرفة. لذا، تدعو الحاجة إلى إعادة التفكير في دور الجامعة كمؤسسة اجتماعية في تعزيز التفكير النقدي وبناء المعرفة، وفي المشاركة الاجتماعية في بناء المعرفة من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والتحوّل الاجتماعي. في هذا الإطار، يكتسي دور العلوم الاجتماعية والإنسانية أهمية خاصةً لجهة تحديد أولويات البحث التي تنبثق من هواجس المجتمعات بشكل مباشر. ويفترض ذلك بالطبع إقامة حوار بين المجتمع والجامعة.

قائمة المراجع

- قاعدة بيانات المرصد العربي للعلوم الاجتماعية (٢٠٢١). رابط قواعد بيانات المجلس:
<https://dataverse.theacss.org/dataverse/root>
- بامية، محمّد (٢٠١٥). *العلوم الاجتماعيّة في العالم العربي: أشكال الحضور. التقرير الأول للمرصد العربي للعلوم الاجتماعيّة*. إصدار المجلس العربي للعلوم الاجتماعيّة. رابط التقرير:
<http://www.theacss.org/pages/arab-social-science-report-2015>
- حمودي، عبدالله (٢٠١٨). *العلوم الاجتماعية في العالم العربي: مقارنة الإنتاجات الصادرة باللّغة العربيّة (٢٠١٧-٢٠١٠)*. التقرير الثاني للمرصد العربي للعلوم الاجتماعيّة. إصدار المجلس العربي للعلوم الاجتماعيّة. رابط التقرير:
<http://www.theacss.org/pages/arab-social-science-report-2017>